

# وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْهَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بِكُمْ عَمَلِي فَهَمُّ لَا يَعْقِلُونَ (171)

(الواو) استئنافية (مثل) مبتدأ مرفوع (الذين) اسم موصول مبني في محل جر مضاف إليه  
(كفروا) فعل ماض وفاعله (كمثل) جارّ ومجرور متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ (الذي) اسم موصول  
مبني في محل جر مضاف إليه (ينعق) مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر تقديره هو ، وهو العائد  
(الباء) حرف جرّ (ما) اسم موصول في محلّ جرّ متعلّق بـ (ينعق) ، (لا) نافية (يسمع) مثل ينعق  
(إلا) أداة حصر (دعاء) مفعول به منصوب (نداء) معطوف على (دعاء) بالواو منصوب مثله

(صمّ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هم مرفوع (بكم) خبر ثان مرفوع (عمي) خبر ثالث مرفوع  
(الفاء) عاطفة لربط المسبّب بالسبب (هم) ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ (لا) نافية (يعقلون)  
مضارع مرفوع. والواو فاعل.

وَقَوْلُهُ {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} : يَتَضَمُّهِ مَعْرِفَةُ الطَّرِيقِ الْمَوْصِلَةِ إِلَيْهِ، وَأَنَّهَا لَيْسَتْ إِلَّا عِبَادَتَهُ وَجَدَهُ بِهَا مَحْبَبَةً وَبِرْضَاهُ، وَاسْتِعَانَتَهُ عَلَى عِبَادَتِهِ.

وَقَوْلُهُ {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} يَتَضَمُّهِ بَيَانُ أَنَّ الْعَبْدَ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى سَعَادَتِهِ إِلَّا بِاسْتِقَامَتِهِ عَلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْاِسْتِقَامَةِ إِلَّا بِهِدَايَةِ رَبِّهِ لَهُ، كَمَا لَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى عِبَادَتِهِ بِمَعُونَتِهِ، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى الْاِسْتِقَامَةِ عَلَى الصِّرَاطِ إِلَّا بِهِدَايَتِهِ.

وَقَوْلُهُ {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} : يَتَضَمُّهِ بَيَانُ طَرَفِي الْاِخْتِرَافِ عَنِ الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَأَنَّ الْاِخْتِرَافَ إِلَى أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ اِخْتِرَافٌ إِلَى الضَّلَالِ الَّذِي هُوَ فَسَادُ الْعِلْمِ وَالْاِعْتِقَادِ، وَالْاِخْتِرَافُ إِلَى الطَّرَفِ الْآخَرِ اِخْتِرَافٌ إِلَى الْمَغْضَبِ الَّذِي سَبَبُهُ فَسَادُ الْقَصْدِ وَالْعَمَلِ.

فَأَوَّلُ السُّورَةِ رَحْمَةٌ وَأَوْسَطُهَا هِدَايَةٌ وَآخِرُهَا نِعْمَةٌ.

72 - وَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَذْكُرُ اللَّهَ عَلَى كُلِّ أَحْيَانِهِ" رَوَاهُ مُسْلِمٌ، وَعَلَّقَهُ الْبُخَارِيُّ

ما يؤخذ من الحديث:

1 - الحديث مقرر للأصل، وهو ذكرُ الله تعالى على كل حالٍ من الأحوال، ولو كان محدثاً أو جنباً، والذكرُ بالتسبيح والتهليل والتكبير والتحميد، وشبهها من الإذكار جائزٌ كل حينٍ بإجماع المسلمين.

2 - يدخلُ في الذكر تلاوةُ القرآن، إلا أنَّ التلاوةَ مخصصةٌ بحديثٍ على -رضي الله عنه- قال: "كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقرئنا القرآن ما لم يكن جنباً" [رواه الإمام أحمد (628)، وأبو داود (229)، واليرمذي (146)، والنسائي (265)، وابن ماجه (594)، وصححه اليرمذي].

3 - يخصُّ كذلك بحالة البول والغائط والجماع. هذا إذا كان الذكرُ باللسان، أما الذكرُ في القلب: فلا مانع منه في هذه الأحوال، والراجحُ أنَّ مراد عائشة باللسان.

4 - هذا الحديثُ في معنى الآية الكريمة: {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} [آل عمران: 191].

73 - وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ -رضي الله عنه- "أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اخْتَجَمَ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ" أَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ وَلَيْتَهُ

ما يؤخذ من الحديث:

1 - أنَّ الحجامَةَ لا تَقْضِي الوضوءَ، بل تجوزُ الصلاةُ بعدها.

2 - الحديث مقرر للإصل، وهو أن **خروج الدَّم من البدن غير الفرجين لا ينقض** الوضوء، والإصل عدم النقض حيَّ يقوم ما يرفع الإصل.

3 - المشهورُ من مذهب الإمام أحمد: أن النجس الخارج من غير السبيلين إذا فُحشَ أنه ينقض الوضوء.

قال في السَّرح الكبير: النجس من غير السبيلين غير البول والغائط ينقض كثره، بغير خلاف في المذهب.

وقال مالك والشافعي وأصحابهما: لا وضوء منه؛ واختاره الشيخ تقي الدين؛ لأنه لا نص فيه، ولا يصح قياسه على الخارج من السبيل، وإنَّما هو كالْبَصاق والمُخاط، والإصل بقاء الطهارة حيَّ يأتي ما يرفع هذا الإصل، واختاره شيخنا عبد الرحمن السعدي، وتقدَّم الخلاف في ذلك.

4 - حديث عائشة السابق أن الرُعافَ والقيء والقَلَس ونحوها ممَّا يخرج من البدن من غير السبيلين: ناقض للوضوء، ولكن الحديث ضعيف، وعند الإرجح لا يعارض هذا الحديث الذي معنا، لاسيما وهذا الحديث يقرر أصلاً هو أن الإصل بقاء الطهارة.

5 - **الحجامة دواء**؛ وقد جاء في صحيح البخاري (5680)، عن ابن عباس عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"الشِّفاء في ثلاث: بيرة عسل، وبيرطة محجم، وكية نار"**.

قال ابن القيم: إذا كان المرض حاراً، عالجناه بإخراج الدَّم بالفصد أو بالحجامة؛ لأنَّ في ذلك استفرغاً للمادة، وتبريداً للمزاج، ففيه استحباب التداوي، واستحباب الحجامة، وأنها تكون في الموضع الذي يقتضيه الحال.

6 - استحباب التداوي؛ ففي مسلم (2204) من حديث جابر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"لكلِّ داءٍ دواء، فإذا أصيب بدواء الدَّاء، برأ ياذن الله عزَّ وجل"**.

وفي مسند الإمام أحمد (17987)، عن أسامة بن بريك؛ أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **"يا عباد الله تداووا، فإنَّ الله لم يضع داءً إلاَّ وضع له شفاءً"**.

قال ابن القيم -لما ذكر أحاديث التداوي-: فقد تضمَّنت هذه الأحاديث الأسباب والمسببات، وإبطال قول مَنْ أنكرها، ففي هذه الأحاديث الصحيحة الأمر بالتداوي وأنه لا ينال التوكل.

فكان هديه -صلى الله عليه وسلم- **فَعَلَ** التداوي في نفسه، **وَالْأَمْرَ** به لمن أصابه مَرَضٌ من أهله، أو أصحابه.